حزب البعث العربي الإشتراكي
القيادة القومية



وحدة حرية إشتراكية

أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

الديمقراطية المركزية في تنظيمنا الحزبي



منشورات الطليعة
1987

مبادىء الديمقراطية المركزية (١)

ان من ابرز سمات حركتنا التاريخية انها جاءت لتؤكد ارتباطا لا ينفصم بين القول والعمل بين الاسلوب والهدف بين الفكر والممارسة بين الوسيلة والغاية .

ولقد كان هذا الترابط تعبيرا عن جانب اساسي من جوانب اخلاقية الحزب واختلافه النوعي عن سائر الحركات الاخرى التي قد ترفع شعاراتــــه نفسها او تتقدم لتلعب دوره ذاته ، وما ذلك الا لانه في حقيقته تعبير عن صدق الحــزب واخلاصه الكامل لمبادئه وانقطاعه النهائي عن كل ما يناقضها .

وكما قال الرفيق ميشيل عفلق : «ان الحزب الحقيقي الحزب الحي الذي يمكن ان يؤدي رسالة في العصر الحاضر للأمة العربية هو الذي يجعل اهدافه خلق امة او بعثها بشريطة ان يحقق هذا الوصف في نفسه اولا . اي ان يكون هو امة مصغرة للامة الصافية السليمة الراقية التي يريد ان يبعثها» .

«ولم ينتكس الحزب ولم يتعرض لما تعرض اليه الا حين كان يبتعد عن هذا الشرط البسيط الواضح وحين كانت تدخل اليه باسم الواقعية ومراعاة الظروف تيارات غريبة عليه وعلى فكره وعلى نضاله وعلى نظرة الشعب اليه . فلا يمكن ان يكون الحزب مماثلا مشابها متجانسا مع الواقع الفاسد المريض وان يدعي ان باستطاعته خلق امة حية منسجمة حرة طليقة من كل الاعتبارات الباليـــة .. كذلك يجب ان يكون الحزب محققا لهذه الصفات في تشكيله وفي اثناء طريقه نحو غايته» (في سبيل البعث) .

فمن وحدة الغاية والوسيلة التي يصر عليها تراث الحزب وفكره ، اذ يعتبر «الوسيلة جزءا مثقلا بالغاية نابعا منها او انها ليست مجرد طريق نختاره للوصول الى الغاية بل اشعاع من الغاية يعين لنا الطريق الموصل اليها» (في سبيل البعث) . يجب ان تكون نظرتنا الى التنظيم وقواعده وعلاقاته ...

---

١ ـ مقتطف من «الثورة العربية» ـ السنة الاولى ، العدد العاشر .

فالتنظيم ليس مجرد اداة للوصول الى الاهداف بل اشعاع نابع منها . كما انه ليس مجرد صيغة افضل لاسراعنا في انجاز مهماتنا بل هو الصيغة التي نحقق من خلالها الانقلاب داخلنا والذي هو بنظر الحزب اسرع السبل لتحقيق غايتنا الحقيقية مهما بدت انجازاته بطيئة في المراحل الاولى .

فالتنظيم اذن هو المناخ الذي تخلق ضمنه الامة المصغرة التي تكون نموذجا لامتنا المنشودة حتى في تفاصيلها الصغيرة ..

والتنظيم هو الاطار الذي نحقق فيه الانقلاب على الواقع الفاسد ونخلق التناقض داخل هذا الواقع بين صورتنا الواضحة وبين صورته الفاسدة المشوهة ونحن متأكدون ان انكشاف هذا التناقض سيكون خطوة حاسمة باتجاه انهاء الواقع الفاسد واطلاق قوى الجماهير اطلاقا لا حدود له .

والالتزام بقواعد هذا التنظيم الاساسية يجب ان يكون احد ابرز المقاييس التي نعين من خلالها مدى اقترابنا او ابتعادنا عن عقيدة الحزب وافكاره ..

لقد علمتنا تجربة الحزب ان ما من تيار انحرافي على الصعيد الفكري والعملي قام داخله الا وعكس نفسه في انحراف تنظيمي ايضا . فالحزبيون الذين فقدوا ايمانهم بالشعب وحرموه حرياته الاساسية فقدوا ايمانهم بالحزب ايضا ومارسوا عليه دكتاتورية رهيبة بقوة السلاح كانتاشد واوضح من دكتاتوريتهمعلى الشعب.

والحزبيون الذين خفت حماسهم للاشتراكية وزاد ـ انفتاحهم ـ على المضررين منها غاب عن ذهنهم ان حزبنا هو حزب الطبقة الكادحة وان حياته واستمراره مرهونان بقدرته على تحويل تركيبه الاجتماعي باتجاه استيعاب ابناء هذه الطبقات وتوليهم لقياداته .

كذلك وجدنا الحزبيين الذين تجاهلوا وحدة الغاية والوسيلة في علاقاتهم مع الشعب فحاولوا التزييف عليه وخداعه والمناورة معه قد تجاهلوا ايضا هذه الوحدة داخل الحزب فحاولوا ايضا خداع قواعده وقياداته واتباع أرخص المناورات داخله او ابتعدوا عن الصدق في علاقاتهم معه وعملوا على تزييفه بكل قدراتهم وامكانياتهم .

ومن هنا يجب ان تكون نظرتنا الى تنظيم الحزب والى مدى تجاوبه مع عقيدة الحزب نظرة جديدة تدخله في صلب افكارنا ومبادئنا . فقط من خلال هذه النظرة يمكن ان يكون لدينا تنظيم حديدي صارم قادر على ضبط اعضائه ومنع

تزايد الاجتهادات ضمن صفوفهم ، وقادر ايضا على ان يكشف وبدقة بداية اي انحراف فكري داخل الحزب .

فاذا كانت مبادىء الحزب تتلخص بالوحدة والحرية والاشتراكية فان قواعد تنظيمه الثلاث يجب ان تتلخص ايضا بالتنظيم القومي ، وبالديمقراطية المركزية وبالتركيب الاجتماعي الذي يؤمن للطبقات الكادحة من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين قيادة الحزب وبالتالي الثورة .

الديمقراطية المركزية

حاجة الحزب لان يكون منسجما مع مبادئه تتطلب منه ان يكون ديمقراطيا في علاقاته الداخلية ، وحاجة الحزب لان يكون منسجما مع دوره وفعالا وطليعيا ومؤثرا على مستويات نضالية ارفع تقتضي منه ان يكون مركزيا في علاقاته الداخلية ايضا .

لقد قامت عدة نظريات تحاول ان تظهر ان هناك تناقضا جوهريا بين الديمقراطية والمركزية وان الحفاظ على العلاقة الصحيحة بينهما هو أشبه بالمعجزات .وانه من الطبيعي اما ان تسيطر الديمقراطية على الحزب فتضعف فعاليته الثورية ويتحول الى نوع من النادي الفكري او ان تزيد المركزية داخله فتتحول العلاقات فيه الى علاقات دكتاتورية . والحقيقة ان هذا التناقض غير موجود الا بالمقدار الذي يوجد فيه تناقض بين ما يسمونه بحرية الفكر والراي وبين الالتزام او الانتماء الى حزب معين .

فالالتزام هو اعلى مراحل حرية الفكر لانه يعني ان الاخلاص للفكر والشعور بالمسؤولية تجاهه يصل بالانسان الى مرتبة تحمّل كافة التبعات والتضحيات الناشئة عن هذا الفكر حتى يتمكن هذا الفكر او الرأي من ان يكون فعالا وقادرا على الانتقال من ذهن حامله الى الحياة اليومية والواقع الملموس .

بل واكثر من هذا فان الحزب الثوري هو المجال الحيوي الاول الذي يتمتع فيه المواطن بحرية الفكر والحقيقة .

فالحزب اولا يسير في الاتجاه الفكري ذاته الذي يحمله المنضوي تحت لوائه والا لما كان انتسب اليه على الاطلاق . والحزب ثانيا يكاد يكون المؤسسة الوحيدة

التي يكون التحاق الانسان بها التحاقا طوعيا لا قسر فيه ولا أجبار وهو بالتالي غير مفروض على العضو بل وان هذا العضو قادر على انهاء ارتباطه به حال تبدل قناعاته . كما ان الحزب من ناحية ثالثة هو المجال الخصب لاغناء الفكر وتزويده بالتجارب وصقله وتعميقه عبر النضال .

بينما لو اخذنا اي اطار آخر لوجدنا مثل هذه الحرية تكاد تكون معدومة ، ففي المؤسسة التي يعمل فيها الانسان موظفا ماذا يجد ؟

يجد انه بالاضافة الى كونه مستغلا ، وعلاوة على كون اهداف هذه المؤسسة تتعارض بطبيعة الحال مع اهدافه فان الفرد يجد نفسه مضطرا لتنفيذ تعليمات واوامر ترد اليه من اعلى ، كما انه لا يملك عمليا حرية الاختيار في البقاء في هذه المؤسسة او تركها .

وحتى اذا كان هذا الفرد صاحبا للمؤسسة فخضوعه لمتطلبات عمله ـ كحاجة السوق وذوق المشترين ـ يجعله فاقدا في كثير من الاحيان لحرية التصرف وحتى لحرية الفكر والابداع في مجال عمله حتى لا نقول في مجالات اخرى .

فالصحافة نفسها التي يفترض فيها ان تكون منبرا للرأي الحر ، هل استطاعت او هل تستطيع عمليا ان تكون كذلك ؟!

اذن التناقض بين حرية الفكر والالتزام تناقض وهمي بل على العكس فان حرية الفكر بما ينتج عنها من مسؤولية هي خطوة طبيعية نحو الالتزام .

كذلك التناقض بين الديمقراطية والمركزية تناقض وهمي ايضا . فحين يختار الحزبي قياداته ويصوت على القرارات الواجب تنفيذها ويناقش ويحاسب فانه من الطبيعي ان يكون مستعدا للالتزام باختياره حتى يكون لهذا الاختيار معنى عمليا وحقيقيا .

فحرية الراي والفكر دون التزام اذن ترف غير موجود.. وكذلك الديمقراطية غير الفعالة هي ترف غير موجود وغير مطلوب ايضا .

وهكذا نجد ان الديمقراطية داخل الحزب مطلوبة لكي ينسجم الحزب مع افكاره وكي تشارك قواعد الحزب في عملية بنائه . والمركزية داخل الحزب مطلوبة من اجل تشديد فعاليته ورص صفوفه وتمكينه من الارتفاع الى مستوى تأدية مهماته .

فماذا تعني الديمقراطية المركزية على الصعيد العملي ؟..

هناك قواعد خمس يعتبر الالتزام بها وفهم روحيتها هو اساس تطبيق الديمقراطية المركزية داخل الحزب .

١ ــ انتخاب القيادات انتخابا .
٢ ــ مبدأ محاسبة القيادات في المؤتمرات .
٣ ــ خضوع الاقلية لرأي الاكثرية .
٤ ــ خضوع القيادات الدنيا للقيادات العليا .
٥ ــ مبدأ نفّذ ثم ناقش .

١ ــ انتخاب القواعد للقيادات :

وتتجلى في هذه القاعدة ابرز ملامح الديمقراطية حيث ان قيادات الحزب لا تفرض على اعضائه فرضا بل انهم ينتخبونها انتخابا حرا ديمقراطيا مباشرا ضمن الحدود التي تسمح بها سلامة العمل .

٢ ــ مبدأ محاسبة القيادات في المؤتمرات :

ان حرية الاختيار التي تركت للعضو الحزبي في بداية الدورة الحزبية لانتخاب قياداته العليا قد أكملت بحرية محاسبة القيادة التي اعطيت له في نهاية الدورة الحزبية حين تتقدم هذه القيادة الى المؤتمر الذي انتخبها ليحاسبها ويقيّم اعمالها ، لا بل ان تنظيم الحزب يمنح لعدد من الحزبيين يبلغ ثلث اعضاء المؤتمر حق توقيع عريضة تدعو الى عقد مؤتمر لمحاسبة تلك القيادة في اي وقت وانتزاع الثقة منها وقت الضرورة .

ان حرية المحاسبة فيالمؤتمرات وحرية النقد والنقد الذاتي داخل كل اجتماع حزبي تتطلب مسؤولية ووعيا من الذي يمارسها ، فالحزبي يجب ان يفهم كافة الظروف والعوائق التي حددت نشاط القيادة وكبلتها قبل ان ينطلق في عملية محاسبة صارمة وعنيفة لها . فالمقياس الذي يجب ان يتبعه الحزبي في محاسبة القيادة هو مدى اقتناعها في القيام بما كان يمكنها ان تقوم به وليس بمدى ابتعادها عن صورة مثالية يحملها في ذهنه عن عمل القيادة . ان اتساع نطاق المحاسبة الى حدود غير معقولة يكون له انعكاسات خطيرة على مستقبل الحزب وعمله . اذ حينها يصبح الحزبيون القادرون متورعين عن تحمل مسؤولية القيادة خوفا من المحاسبة غير المسؤولة ، او من الاحتراق كما يحب البعض ان يسميها، مما يفسح المجال للعناصر المغامرة او العابثة او غير القادرة من ان تتصدى للقيادة مستغلة ابتعاد الآخرين عنها .

على ان توفر المسؤولية يجب ان لا يعني السكوت وعدم اتباع محاسبة دقيقة صارمة وحتى قاسية في بعض الاحيان لان في مثل هذا الجو فقط تولد في الحزب القدرة على الارتقاء المستمر وتتفجر في عناصره المواهب والكفاءات المخبوءة وامام مثل هذا التحدي يكون الجواب غنيا خصبا لما فيه مصلحة الحزب وتطوره .

٣ ـ خضوع الاقلية لرأي الاكثرية واحترام الاكثرية لرأي الاقلية :

ان المقياس العلمي الديمقراطي يعتبر ان أصوب الطرق لاتخاذ القرارات هو ما تختاره الاكثرية ، فحزبنا ليس حركة دينية او ميتافيزيكية حتى يترك قراراته لشخص فرد يؤلهه يتخذها ، كما انه ليس مؤسسة اوليغاركية لتكون الاقلية فيه هي السائدة .

فحزبنا هو حزب ديمقراطي يؤمن بصوابية رأي الاكثرية من اعضائه لان القرار الذي يتخذونه يمسهم هم بالدرجة الاولى .

وهو أيضا حزب علمي وموضوعي في علاقاته وله ثقة كبيرة بأعضائه فهو يترك لاغلبيتهم اتخاذ القرار .

وعندما تتخذ هذه الاكثرية قرارا لا يصبح هذا القرار مجرد قرار الاكثرية بل يصبح قرار الحزب يطلب من كل حزبي الالتزام به مهما كان رايه به وتبنيه والدفاع عنه في الاوساط الشعبية .

والاقلية المخالفة حين تتقيد براي الاكثرية انما تكون متقيدة بالحزب . حريصة على انضباطه آملة ان تتحول مع الزمن الى اكثرية فيه .

واذا كان من واجب الاقلية حرصا منها على فعالية الحزب وقدرته ان تنصاع لراي الاكثرية فان من واجب الاكثرية ان تحترم رأي الاقلية وتستأنس به لانه لا يمكن ان يكون في كل جوانبه خاطئا ، كما انه يحرم على الاكثرية ان تتخذ اي اجراء بحق اي عضو من الاقلية لانه خالف رأيها .

فمثل هذا الاجراء كفيل بالقضاء نهائيا على ديمقراطية الحزب او الروح الرفاقية التي يجب ان تسيطر على العلاقات ضمنه ، وهو وحده الذي يزرع بذرة كل الامراض التي عانى ويعاني منها الحزب كالاتصالات الجانبية والتكتلات والشلل ويصبح العضو خائفا من ان يقول رايه في الاطار الذي يعتبر أقدس المجالات لقول هذا الراي في الحزب .

كما ان مثل هذا الاجراء كفيل بتحويل الحزب الى مؤسسة دكتاتورية تعفي فيها الاكثرية الاقلية لتعفي بعد ذلك اكثرية الباقية الاقلية الجديدة فهدة وهلم جرا .

٤ ـ خضوع القيادات الدنيا للقيادات العليا :

اذا كان خضوع الاقلية للاكثرية هو التزام المقياس العلمي والديمقراطي في العمل فان التزام القيادات الدنيا بقرارات القيادات العليا هو مظهر آخر من مظاهر التزام هذا المقياس يضاف اليه التزام نتائج الاختيار الذي قامت به القيادات الدنيا حين انتخبت القيادات العليا .

ان مثل هذا الخضوع امر ضروري لتسيير العمل ولتشديد مركزية الجهاز ولرفع مستوى فعاليته كما انه ايضا ضروري حتى لو كان راي القيادات الدنيا

مخالفا لراي القيادات العليا لان هذه القيادات بحكم اشرافها على مجال اوسع وبحكم اتصالها بالقيادات الاعلى أقدر على رؤية الصورة من كافة جوانبها وبالتالي أقدر على اتخاذ الراي الاسلم ، بينما لا تنطلق القيادات الدنيا الا من ضمن الصورة التي يسمح لها مجال عملها الضيق برؤيتها .

غير انه اذا كان التزام القيادات الدنيا براي القيادات العليا امرا تفرضه ضرورة العمل المنظم والتزام هذه القيادات بنتائج اختيارها فان علاقة القيادات الدنيا في الحزب بالقيادة القومية يجب ان تكون مختلفة نوعا عن تلك العلاقات .

فالحزب تجلت ثورته بأقوى شكل في تمرده وثورته على التجزئة واعتباره الاقطار العربية وطنا واحدا والشعب العربي فيها يشكل امة واحدة رغم قوة التجزئة كواقع . واعتبر ان اهدافه الثورية الاخرى لا تتحقق الا على نطاق الوطن العربي والامة العربية ، اي بمفهوم قومي وحدوي ، وإلا تتشوه وتتزيف وتتردى الى اهداف اصلاحية خادعة . فالحزب بدأ من الوحدة ليعالج التجزئة ولم يبدأ من التجزئة ليصل الى الوحدة . وهذه هي ضمانة ثوريته . اشتراكية الحزب من البدء وحدوية وبالتالي ثورية صادقة وتختلف كل الاختلاف عن الاشتراكيات التي تنشأ في قطر والتي قد يتسع أفق بعضها مع الزمن فيحاول عبثا ودون جدوى ان يتخطى المنطق القطري . وهكذا في الحرية والتحرر . فالصفة القومية في الحزب هي الصفة الثورية الاولى وهي التي تعطي اهداف ومميزات الحزب ثوريتها الصادقة .

من يمثل هذه الصفة القومية ؟ هي القيادات القومية. فبين القيادات القطرية والقيادة القومية لا يوجد تدرج وانما تكليف وتوكيل من اعلى الى ادنى . والقيادات القطرية تستمد شرعيتها من انسجامها مع القيادة القومية لا من انتخاب المؤتمرات القطرية . فالحزب يستطيع ان يعيش دون قيادات قطرية ولو ان ذلك يسبب له متاعب ادارية ولكن الحزب مجهزا بجميع القيادات القطرية دون ان يكون له قيادة قومية لا يعود حزب البعث .

وان سبق وقيل ان القيادة القومية هي القيادة الوحيدة ، اي نزع الصفة القيادية عن كل القيادات الاخرى فهذا معناه ان ما تحتاجه الامة العربية والثورة العربية انما هو التفكير والعمل الثوريان المتحرران من تأثيرات واقع التجزئة المتخلف المريض واللذان يفرضان ذاتيهما على هذا الواقع من اجل التأثير فيه وتغييره مستندين الى ارادة الثورة والحياة لدى الجماهير العربية .

٥ ـ مبدأ نفذ ثم ناقش :

ان الحزب الثوري ، لاسيما في أمة كأمتنا ، يواجه أعتى المخاطر واشد الاعداء قوة وامكانيات ، يعتبر نفسه في حالة معركة دائمة وتأهب مستمر . فهو من هذه الناحية مثل الجيش في حالة الحرب وان كانت الجوانب الاخرى من عمله وعلاقاته تميزه بشكل واضح عن الجيش .

وعلى هذا الاساس فان الحاجة في الحزب الثوري الى الانضباط الشديد الصارم المستند على وعي ثوري ناضج تتطلب منه ان يتبع بعض الاساليب التي تتبع في الجيش وأهمها مبدأ نفذ ثم ناقش.

فقد تكون مصلحة الحزب في القيام بعمل سريع وحاسم تقتضي اتخاذ اوامر وتعليمات سريعة لا يمكن شرحها للاعضاء في حينها لاكثر من سبب ، فحينها يقتضي على الحزبي ان ينفذ هذه الاوامر دون مناقشة على ان يحتفظ بحقه في نقدها في اول لقاء حزبي بعد ذلك .

وقد تكون مصلحة الحزب في التصرف بشكل موحد في مناسبة معينة للتأثير من جهة ولفرض هيبته كتنظيم حديدي من جهة اخرى ، بان يكون القرار لمسؤول واحد يجب الانصياع له مهما كان رأينا مخالفا لرأيه .

ان الالتزام بهذه القاعدة ذو أهمية بالغة اذ قد ينتج عن عدم الالتزام به تضييع فرص كبيرة امام الحزب بسبب خلل في التنفيذ او فردية في التصرف .

ان اهمية الحزب كجهاز عمل تكمن في القدرة على رفع مستوى الانسجام والاختصاص والتوافق في اعماله وعليه فان القيادة التي تخطط لتحقيق مثل هذه الامور يجب ان تكون مالكة لصلاحية التقرير وفرض التنفيذ على الاعضاء .

ان المناقشة التي تأتي بعد حين وبعد التنفيذ هي القادرة على منع اي محاولة لاستغلال هذا المبدأ لغير مصلحة الحزب.. اذ يعرف من يتخذ قرارا ان محاسبته ستأتي وانها ستكون عسيرة بمقدار ما يكون قراره بعيدا عن مصلحة الحزب .

ان مبدأ «نفذ ثم ناقش» هو مبدأ نضالي عال ، وان اي تهاون في تطبيقه يؤدي الى خلل اساسي في العمل النضالي ويعكس تخلفا في مستوى الارتباط بالحزب .

وهكذا نجد ان قاعدة الديمقراطية المركزية في الحزب هي وحدها القادرة بديمقراطيتها ان تمنع التنظيم الحزبي من الجنوح الى مزالق التنظيمات الفاشستية والاتجاهات الدكتاتورية ، وهي وحدها القادرة بمركزيتها ان تمنع الجهاز الحزبي من التحول الى ناد فكري او جمعية خيرية غير قادرة على القيام بأبسط المهمات النضالية .

(عام ١٩٦٩)

مفهوم الديمقراطية المركزية في الحزب [1]

تميز الدراسات العلميه بين مفهومين للاحزاب السياسية :

١ ـ المفهوم الغربي الذي ينظر الى الحزب على انه تجمع ايديولوجي يربط بين مجموعة من الاشخاص .. أي يعتبر الحزب اتحادا يضم أفرادا يبشرون بعقيدة سياسيه معينه .

٢ ـ المفهوم الماركسي الذي يعتبر الحزب تجسيدا لمصلحة طبقة معينه هي طبقة البروليتاريا .

غير ان هذا التقسيم لا يستوعب جميع المفاهيم التي تحدد هوية الاحزاب السياسية . وعلى الرغم من ان الدراسات العلمية المشار اليها قد اقتصرت على تحليل واقع الاحزاب الاوروبية ، فاننا نلاحظ أن في اوروبا نفسها نشأت احزاب اشتراكية قامت على اساس نقابي عمالي وأحزاب قامت على المثقفين الاشتراكيين الذين يشكلون طليعة الاحزاب العمالية .

اما في البلدان الناشئة سواء في آسيا او افريقيا او امريكا اللاتينية فعلى الرغم من وجود احزاب يمكن ان تندرج تحت احد المفهومين السابقين الغربي او الماركسي ، فان هذه البلدان تشهد نشأة احزاب ذات طابع ايديولوجي او طبقي مستقل عنهما . وحزبنا (حزب البعث العربي الاشتراكي) هو من هذه النوعية الجديدة .

لذلك لا بد عند الكلام عن الديمقراطية المركزية كأساس يقوم عليه التنظيم الحزبي ، من الاشارة الى العلاقة بين هوية الحزب ونوع التنظيم اللازم له .

في سبيل ذلك لا بد من الوقوف اولا على الحقيقة التالية وهي :

ان الاحزاب السياسية هي نتيجة لتطور اجتماعي وحضاري نقل التجمعات المهنية والسياسية والفكرية من مستوى عفوي ضيق قاصر على مهمات قريبة واهداف مباشرة الى مستوى الشمول والتنظيم والعلاقات الموضوعية والتطلع الى اهداف كبيرة وبعيدة .

فحتى عام ١٨٥٠ لم يكن بلد من بلدان العالم يعرف وجود احزاب سياسية

---

١ ـ نشرة المكتب الثقافي القومي ، ٢٤-٧-١٩٦٥ .

بالمعنى الحديث للكلمة . كانت هناك نواد شعبية وجمعيات فكرية وتجمعات برلمانية واتجاهات للرأي العام ، ولكن لم يكن هناك احزاب . ثم جاءت مرحلة نشوء الاحزاب السياسية . وكانت هناك احزاب تتركز فعاليتها على التجمعات البرلمانية وعلى القضايا السياسية وحدها دون ان تهتم بكسب الاعضاء او تنظيمهم او بالقضايا الايديولوجية اهتماما كبيرا .

كما كانت هناك فئة اخرى من الاحزاب تجمع في اهتماماتها بين العمل البرلماني وبين العمل الشعبي المنظم المستند الى نظرية في العمل السياسي والى تنظيم يعتمد على ممارسة الديمقراطية على جميع مستويات التنظيم وعلى تثقيف الاعضاء ثقافة سياسية وعقائدية تتجاوز الميدان السياسي الى الميادين الاقتصادية والاجتماعية .

واخيرا قامت احزاب تتركز اهتماماتها على الطبقة العاملة او على مجموع الطبقات المستغلة ، وتعتمد على نظرية محددة وعلى أسلوب في العمل يجمع التنظيم العلني والتنظيم السري ، ولا تكتفي من العضو بمجرد الايمان بفكرة الحزب بل تتطلب التزاما كليا لا مجرد انتساب سياسي .

ان حزبنا من هذه الفئة الاخيرة التي تجمع عادة الاحزاب الثورية ذات الطابع الاشتراكي .

وعلى ضوء هذا التحديد لنوعية حزبنا نستطيع ان نتبين كيف ان الديمقراطية المركزية تشكل الاساس الذي يجب ان يقوم عليه التنظيم في حزبنا .

ان حزبنا حزب قومي له فروع في معظم الاقطار العربية . كما انه حزب ثوري اشتراكي يهدف الى تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للوطن العربي . كما انه حزب يؤمن بالحرية ويعتبر هدف الوحدة والاشتراكية الاساسي هو تحقيق حرية الامة العربية ، وحرية الانسان العربي .

لذلك فان اي تنظيم يقوم في حزب من هذا النوع لا بد ان يقوم على الديمقراطية المركزية ، اي :

١ ــ على مشاركة واسعة وفعالة من قاعدة الحزب في توجيه ومراقبة سياسته وخططه .

٢ ــ على صلاحيات واسعة لقياداته بدءاً من القيادة القومية ونزولا الى القيادات القطرية وقيادات الفروع .

فمفهوم الديمقراطية المركزية ينبع اذن من مفهومين اساسيين للحزب هما : الحرية والثورية . كما انها وبصورة خاصة في حزبنا تنبع من صفته القومية .

فالقيادة القومية هي رمز وحدة الحزب وهو رمز يجب ان نحرص على تثبيته ودعمه باستمرار لكي يصبح حزبنا منسجما مع رسالته القومية .

كما ان الديمقراطية هي رمز لايماننا بالحرية ولنظرتنا الى الطبيعة الانسانية للعلاقة بين اعضاء الحزب وقياداته ، وهي علاقة قائمة على الاحترام المتبادل وعلى المشاركة في تحمل مسؤولية العمل القومي .

اما المركزية فهي اعلان عن الصفة الثورية في حزبنا . فلا بد للحزب الثوري ان يعطي قياداته صلاحيات تساعدهم على ضبط الحزب ، وعلى تنفيذ مقررات مؤتمراته ، وعلى قيادة الحزب ، قيادة تساعده وتحمي انتصارات متواصلة تختصر الزمن وتسيطر على الواقع .

وهكذا فان تعبير الديمقراطية المركزية يبدو لاول وهلة وكأنه يجمع مفهومين متناقضين . الا ان هذا التناقض يزول اذا حددنا المقصود بكل من الديمقراطية والمركزية على ضوء فكرة الحزب .

فالديمقراطية لا تعني ممارسة الحرية الفردية ممارسة مطلقة داخل الحزب، لان هذا المفهوم للديمقراطية هو المفهوم الغربي الكلاسيكي الذي يفصل الحرية الفردية عن حرية الجماعة .

بل الديمقراطية في حزبنا تعني عملية تنظيم يتم في داخلها الربط بين حرية العضو وحرية الحزب والامة . وهذه العملية تقوم على افساح المجال للاعضاء العاملين ، لان يساهموا في نقد الحزب وتقديم المقترحات ووجهات النظر التي تنبثق من قاعدة الحزب .

كما ان المركزية لا تعني مجرد حصر الصلاحيات وتركيزها تركيزا مطلقا في يد القيادات الحزبية ، لان هذا المفهوم هو أقرب الى الدكتاتورية منه الى المركزية. فالمركزية لا تعني السيطرة الاستبدادية التي تقيم الارتباط بين الاعضاء والقيادات على اساس آلي تبعي ، بل تعني في حزبنا اقامة تنظيم ثوري يسمح للقيادات بأن تحقق استجابة سريعة للحوادث وخلق جو من الانسجام في العمل الحزبي والرصانة في عمل المؤسسات الحزبية ومضاعفة المردود .

لذلك فان الديمقراطية المركزية في حزبنا تشمل ممارسة الامور التالية :

أ ـ الانتخابات .

ب ـ النقد الذاتي والنقد .

ج ـ الانضباط .

وهي بمجموعها تشكل محتوى الديمقراطية المركزية وتحدد العلاقة :

١ ـ بين القاعدة والقيادات .

٢ ـ بين الاقلية والاكثرية .

٣ ـ بين القيادات الدنيا والقيادات العليا .

الانتخابات الحزبية :

ان ميزة الانتخابات الحزبية هي في كونها تعبير عن حق طبيعي للعضو في المشاركة في توجيه الحزب ، لذلك فهي في الوقت نفسه تعبير عن شعوره بالمسؤولية عن مصير الحزب ونجاحه ، وبالتالي عن مستقبل القضية القومية .

ضمن هذا الاطار يمكن ان نتبين الشروط التي يجب ان تتوفر في الانتخابات الحزبية لكي تأتي على مستوى الدور الذي تلعبه في حياة الحزب .

١ ـ ان الانتخابات الحزبية يجب ان تترفع عن المفاسد التي ترافق الجولات الانتخابية في الحياة العامة . فالتكتلات المصلحية والتطبيقات الهامشية التي تتم في معزل عن الهدف الاساسي من الانتخابات تفسد فكرة التمثيل وتجعل قاعدة الحزب مسؤولة عن الخلل او الضعف في القيادات ، وهذا ينعكس بالتالي على نشاط الحزب وتقدمه ، فالانتخابات تعني شيئا خطيرا تقرر القاعدة الحزبية من خلاله مستقبل العمل الحزبي اي مستقبل القضية العربية .

٢ ـ والانتخابات الحزبية لا تكون ديمقراطية حقا الا اذا كانت عملية ممارسة حقيقية لحزبية العضو الحزبي . فالراي المستقل الذي ينبع من قناعات العضو الحزبي والذي يضع معايير ثابتة لاختيار الممثل ، دونما اي تأثير آخر الا القناعة بأن المستفيد الوحيد من النتيجة هو الحزب ، هذا الرأي المستقل هو الذي يحقق الشرط الاساسي في جعل الانتخابات ديمقراطية حقا .

٣ ـ لذلك فان مبدأ اختيار الاسلم هو الذي يجب ان يسيطر في عملية الانتخابات في الحزب . فالمقاييس الحزبية ، من وعي الانتخابات ونضال مستمر واخلاص للحزب ، هي التي تفرق الانتخابات الحزبية عن الانتخابات بالمعنى المألوف حيث تسيطر العلاقات الشخصية والعاطفية وروح المساومة والنفعية والمجاملة والوجاهة والصداقة وغيرها من الارتباطات التي تناقض الروح الثورية التي تحدد هوية الحزب .

النقد والنقد الذاتي :

كما ان من جملة مظاهر الديمقراطية في الحزب هي النقد ، فمن حق العضو الحزبي ان ينتقد داخل المؤسسة الحزبية وأن يناقش اعمال الحزب وخططه ضمن شروط الانضباط الحزبي الذي يقرره النظام الداخلي . ولكي يكون الانتقاد مجديا ، يجب ان يستهدف التصحيح ، لذلك فان النقد الحزبي مرتبط دائما بمقياس للعمل الحزبي تتمثل في مبادىء الحزب ومقرراته وأنظمته التي وافق عليها الحزبيون جميعا ، من دون ذلك يعتبر النقد تهديما للحزب ، ذلك ان الخطأ الحزبي لا يكون الا نتيجة التطبيق الخاطىء للمقاييس الحزبية او التقصير في تطبيقها او محاولة افسادها او الانحراف عنها . وقد تبدو الخطة الحزبية فاسدة لانها لم تنفذ بصورة انضباطية متينة .

وهكذا فان النقد كوسيلة لتصحيح الاخطاء او التقليل منها لا بد ان يكون مصحوبا بنقد ذاتي يفسر العضو او القائد بواسطته سلوكه الحزبي امام المؤسسة الحزبية ويحدد مسؤوليته في الاخطاء وقد يكون من أهم هذه الاخطاء عدم شعوره بالمسؤولية خلال الانتخابات الحزبية ، اي عدم اختياره للاصلح او عدم تنفيذه للخطة بدقة او خروجه عن الانضباط الحزبي .

الا ان المبالغة في النقد كالمبالغة في النقد الذاتي تسوق الى نتائج سلبية . اذ لا بد من استخدام النقد والنقد الذاتي كوسيلتين متممتين لبعضهما ضمن اطار الانضباط الحزبي وارادة النضال من اجل رفع مستوى الحزب ومردود العمل وخلق الروابط الموضوعية والترابط العضوي داخل المؤسسة الحزبية .

فالمبالغة في النقد ادى ببعض الحزبيين الى وضع انفسهم فوق الحزب ونقلوا مساوىء الحزب واخطاءه الى خارج الحزب واقتصروا في انتقاداتهم على نشر الاخطاء دون ان يعمدوا الى تفسيرها ومعرفة اسبابها وطرق تلافيها ودون ان يحددوا مسؤوليتهم الذاتية في هذه الاخطاء .

كما ان عقدة النقد هذه قد وصلت ببعض الحزبيين الى التحلل من كل اعتبار خلقي او موضوعي في النقد ، والى مسحة من التشاؤم تلف بالظلام كل تاريخ الحزب وتنظر اليه على انه تاريخ اخطاء متراكمة .

لا شك بأن تقصير القيادات الحزبية فيتبرير خططها وشرح سلوكها والاعتراف بأخطائها قد ساهم في خلق بعض الاسباب التي أدت الى مثل هذا الوضع . وهذا ما يؤكد لنا مرة ثانية على ضرورة الربط دوما بين النقد والنقد الذاتي

كمظهرين اساسيين من مظاهر ممارسة الديمقراطية الحقيقية داخل الحزب .

الانضباط الحزبي :

ان مظاهر ممارسة الديمقراطية تتشكل من وسائل تحقيق الديمقراطية ومن النقد والنقد الذاتي ، ومن الانضباط الحزبي .

والانضباط هو صلة الوصل بين الديمقراطية والمركزية . فضمن نطاق الانضباط يتم الانسجام بين مفهومي الحرية والثورية ، لان الانضباط في حزبنا لا يأخذ شكلا آليا مفروضا من فوق على الاعضاء ، بل هو تعبير عن ارادة الاعضاء في العمل الشعبي الجماعي المنظم ، كما انه تعبير عن وعي القاعدة الحزبية لمقتضيات العمل الحزبي الثوري .

لذلك فان خضوع الاقلية للاكثرية داخل المنظمات والقيادات والمؤتمرات الحزبية والابتعاد عن ممارسة اي ضغط فكري او ارهاب شخصي وعدم الانزلاق في اية وصاية على الحزب والاحترام الفعلي للقرار الحزبي وخضوع القيادات الدنيا للقيادات العليا ، تشكل الشروط الرئيسية لتحقيق الانضباط داخل الحزب .

ويمكن على ضوء الامثلة الحية المستمدة من تاريخ الحزب ان نتبين الخطر الجدي الذي يمكن ان يتعرض له الحزب من جراء المخالفات الانضباطية التي تحول العمل الحزبي الى ميدان صالح للمغامرين ، الذين يجرون الحزب تحت وطأة نزواتهم واندفاعاتهم الطائشة الى الهلاك ، وتعطي لاعداء الحزب الفرصة لكي ينقضوا عليه وعلى مكتسباته وبالتالي على الانتصارات التي تحققها القضية القومية بقيادة الحزب .

فعدم تقيد بعض القياديين في العراق بمقررات المؤتمر القطري المنعقد في ايلول عام ١٩٦٣ ساقهم الى اسلوب غريب عن طبيعة الحزب أدى الى الاطاحة بكل امكانيات التصحيح للاخطاء التي تعرض لها الحزب وبالتالي الى نكسة العراق .

وظاهرة إضعاف فعالية القيادة القومية بسبب تأثرات شخصية واقليمية هي التي جعلت الحزب في العراق على يد فؤاد الركابي ، وفي الاردن على يد عبد الله الريماوي يرتكب اخطاء وورطت الحزب في مواقف غريبة على فكرته وسلوكه واخلاقيته .

كما ان تجميد دور الحزب وقيادات فروعه في القطر السوري من قبل القيادة السياسية خلال أعوام ١٩٥٥ ــ ١٩٥٨ هو الذي جعل الحزب يصل الى درجة من الضعف جعلت دوره في توجيه الوحدة وحمايتها دون المستوى المطلوب ، يضاف الى ذلك ان عملية حل الحزب نفسها انما كانت تعبيرا عن هذا الوضع الذي كان

يعانيه الحزب في تلك الفترة ، لان مشاركة القاعدة في اتخاذ قرار الحل كانت شبه معدومة .

وهكذا فان الديمقراطية المركزية انما تعني الارتفاع بالتنظيم الحزبي الى مستوى تتحقق فيه الصورة الكاملة للممارسة الحقيقية للحرية الثورية ، وهو مفهوم ديناميكي شأن كل المفاهيم الثورية لا بد ان يأخذ بعين الاعتبار تطور ظروف الحزب .

الدكتور الياس فرح **(عام ١٩٦٥)**

المركزية الديمقراطية في التطبيق [١]

ان الحزب الثوري في مجمل وضعه هو حزب طليعي . بمعنى انه يختار نفسه تمثيل المصالح التاريخية للطبقات الاجتماعية الكادحة . وهو بذلك يعين مسؤوليته السياسية بالدرجة الاولى في قيادة النضال واستقطاب امكانات الفعل والتغيير .

وهكذا يتأكد منذ البدء حقيقة ان الحزب هو جهاز قيادة سياسية يتولى انجاز عمليات تبدل تاريخية تتراوح بين الطبيعة الحربية والسلمية ، الهدمية والبنائية بما يضمن بالتالي تقديم معطى ثوري هو بالاصل تصور الحزب ذاته للحياة التي يطمح لتشكيلها .

وحيث ان الحزب الثوري لا ينشد اهدافا ذاتية محضة وانما يبرر وجوده بواسطة انصرافه للتعامل مع «الموضوع» ، «الواقع» فانه يحدد تكوينه الذاتي وفق الشروط التي تحتمها القوانين الاجتماعية ومظاهر الحياة السياسية والثقافية، اي انه ينشيء علاقاته الداخلية بالشكل الذي تمكنه من عدم الذوبان في مجرى العلاقات الاعتيادية العامة اولا ومن ثم التوصل الى قيادة هذه العلاقات العامة وضبطها ثوريا ثانيا .

---

١ ـ «الثورة العربية» ، السنة الثالثة ، العددان السابع والثامن .

واستنادا الى الفهم المذكور يمكن ايجاز الابعاد القائمة بين الحزب الثوري والواقع الاجتماعي والسياسي بما يلي :

أ ـ ان تغيير الحياة العامة هو هدف ينشده الحزب الثوري ويتوجه نحوه .

ب ـ ان هذا التغيير يشترط وجود نمط محدد من الحياة الداخلية للحزب الثوري الذي يروم التغيير .

هذه الحياة الداخلية هي ما تعنينا وما يمكن ان نسميها بالتنظيم .

وبلا شك ان الحياة الداخلية هي الاندماج الحي والضروري بين النظرية الثورية وبين التجربة العملية . وهكذا فان آلية التنظيم للحزب الثوري هي ذات خاصية سياسية ، نظرية عملية . وكلما كانت آلية التنظيم في الحزب الثوري متقنة وجيدة وذات مفاعلات ومفاصل شديدة الحيوية كلما كان ذلك دلالة على وجود فكر ثوري جيد وممارسات صحيحة والعكس صحيحا ايضا .

وتتجلى في الميدان العملي صحة التصور المذكور تماما . فالتنظيم الجيد او الرديء ليسا امرين اعتباطيين يتعلقان بأشكال المهارة الشخصية (عالية ام واطئة) بل هما حصيلتان اساسيتان للوعي الثوري والفعل الثوري المقترن به .

ولما كانت مسألة التنظيم الثوري الجيد هي دلالة على مسألة الوعي الثوري الجيد ومسألة الانجاز التطبيقي الخلاق ، اذن فان التوصل الى اقامة آلية تنظيم متقنة هو نقطة التقاء وتمييز الفعاليات العالية والمنضبطة .

وضمناً تكتسب المقولة التنظيمية «المركزية الديمقراطية» اهمية حاسمة في تحديد طابع التنظيم وقدرته على الاستجابة للمهمات الموكولة بالحزب الثوري .

فما هو المقصود بالمركزية الديمقراطية ؟

من حيث التعريف يمكن القول ان المركزية الديمقراطية هي نظام متكامل من العلاقات الديمقراطية في الحياة الداخلية للحزب تشكل اساس المركزية وبذلك فان العلاقات الديمقراطية هي القاعدة المتينة للمركزية .

وتتجسد المركزية الديمقراطية تنظيميا فيما يلي :

أ ـ الانتخاب الحزبي من القاعدة الى القيادة .

ب ـ المحاسبة والاشراف من خلال التقارير الدورية بين الهيئات الحزبية .

ج ـ تقيد والتزام المنظمات والهيئات «الدنيا» بقرارات الهيئات «العليا» .

د ـ انصياع الاقلية لارادة الاكثرية وتحقق الانضباط الحزبي الصارم .

أ ـ الانتخاب الحزبي

ان بناء الحزب الثوري لا يمكن ان يكون رهين الارادة الفردية . بمعنى انه لا يمكن ان يتم التسلسل الحزبي في الوظائف الحزبية والدرجات وفق مقاييس تعيينية عليا . انما يتم ذلك وفق مبدأ ديمقراطي هو مبدأ الانتخاب ، حيث تشترك القواعد والهيئات التنظيمية في انتخاب القيادات المحلية والمركزية . وحينئذ يتوفر اكبر قدر من الانسجام الداخلي يؤول بالنتيجة الى تحقيق وحدة حزب حقيقية . ففي الواقع ان الصلة بين اعضاء الحزب (من القاعدة الى القيادة ومن القيادة الى القاعدة) هي في جوهرها صلة اختيارية ينخرط فيها «الفرد» في اختيار ثوري تقرر تلازمه بين عضو وآخر منظورات مشتركة .

وبحكم الانتماء الاختياري للعضو الحزبي يكون جميع الاعضاء متساوين ـ من حيث المبدأ ـ داخل الحزب .

ان انتخاب القواعد لقياداتها هو الضمانة المرجحة التي تضع العضو الحزبي في مستوى من الادراك والشعور بأن الحزب هو حزبه وبأن القيادة هي قيادته التي ساهم في تقليدها هذه القيمة وبالتالي فهو اذ يلتزم بقراراتها ويدافع عنها انما يدافع بالاساس عن اختياراته وعن نفسه .

اما اذا أهمل قانون انتخاب الهيئات الحزبية والقيادات العليا فان ما يسود هو منطق التعيين الصوري غير المصون وغير المدعوم بأية احقية .

وهذا المنطق الصوري يتجه حتما الى استعمال اساليب دكتاتورية متعسفة مما يزرع بذور عدم الثقة والتناقضات الحادة داخل الحزب فتنفجر في النهاية على هيئة تكتلات وانقسامات . ولا يمكن تطويب مبدأ الانتخاب وتحويله الى امثولة مطلقة بل هو في التحليل الاخير مرتبط بضرورات الحركة التاريخية اولا وبظروف الحزب الثوري الذاتية والموضوعية ثانيا . فمن الجائز ان بعض الظروف الجائزة (في فترة النضال السري حيث يسود القمع في فترات الانعطاف الحادة والانفجارات ابان الازمات الحزبية الاعتيادية الخ ..) قد تفرض التخلي المؤقت والاضطراري عن الانتخاب . هذا التخلي المؤقت والاضطراري قد يحصل في منظمة معينة او في فرع منها او في منطقة محددة .. الخ .

ويستعاض عنه بأقصى ما يمكن من النباهة والدقة والضبط في التصرف

والاختيار والتعيين احيانا . ومن التجارب التنظيمية التي عانتها الاحزاب الثورية وبعض قادتها الظاهرة التالية :

وصول قيادات او اشخاص قياديين الى الاماكن العليا في الحزب وفق مبدأ تنظيمي سليم (الانتخاب) واستغلال هذا الوصول للبقاء أطول ما يمكن من الوقت في الاماكن العليا مع وأد المبدأ التنظيمي الذي حقق هذا الوصول . اي ان المبدا التنظيمي جيد بمقدار ما حقق لقيادات او اشخاص نتائج جيدة ولكنه معطل بغية الحفاظ على هذه النتائج .

لذلك فان شرط المبدأ التنظيمي (الانتخاب) هو الدورة الانتخابية بمعنى انه انتخاب واعادة انتخاب . وبين الانتخاب واعادة الانتخاب تقوم الفاصلة الزمنية الضرورية . ان انتخاب عضو قيادي مثلا هو ثمرة اتفاق الاغلبية في زمن محدد وفي ظل وضع سياسي وسايكولوجي احتمالي يخلق الارادة الانتخابية . ولكن ليس هناك اي شرط قسري يجعل من العضو القيادي محل اختيار دائم . فامكانات العضو القيادي وقدرته على التطور وطبيعة علاقاته الحزبية والجماهيرية كلها تساهم في تحديد جانبي اللحظة الانتخابية . وهذه مسائل مرهونة بالزمن الثوري وبلا شك .

وما دمنا نتطرق الى فحص بعض الظواهر فهناك ظاهرة اخرى خاضعة للدراسة . وهي ان الانتخاب الحزبي في مجالات معينة وحالات معينة قد يقود الى تبوؤ عنصر او عناصر أقل امكانية من سواها وما يتبع ذلك من عدم تقييم لعناصر ثورية متمكنة . ان الضرر الناجم من عدم التقييم هذا هو عام وخاص . فعام وذلك من خلال الحرمان الذي يتسبب للحزب بفعل اختفاء طاقات ثورية هامة او عدم احتلالها المراكز الفعالة التي تحقق منها للحزب فوائد ملموسة . وخاص وذلك لما يسببه ذلك للعناصر الثورية غير المقيّمة كما ينبغي من يأس تدريجي وانغمار .

وتحليل الظاهرة المذكورة لاحقا يمكن ان يستند الى خصائص ذاتية يعيشها الحزب الثوري فيبعض تنظيماته وذلك بهبوط مستوى هذه التنظيمات ايديولوجياً وتجريبيا او بتسلل عناصر اعتيادية تحمل معها نواقص المجتمع . او ان بعض

العناصر القيادية الفاقدة لامكانية التطور ومواكبة الصعود التاريخي للثورة تحاول بكل اساليبها المكيافيلية ازاحة العناصر الثورية او تقليص الفرص أمامها . وعلى العموم تكون للاوضاع العامة تأثيراتها في تغذية الظاهرة تلك لان اي حزب ثوري هو غير منفصل عن الكلية الاجتماعية وعن مجمل ظروف البلد الذي يعيش فيه.

ب ـ المحاسبة الحزبية والاشراف من خلال التقارير الدورية :

ان الشرط الديمقراطي المتحدد بمبدأ الانتخاب يستتبعه وجود شرط مركزي ينظمه . وهذا الشرط المركزي هو ضرورة تحقيق اشراف ومحاسبة مركزيين للقيادة على كافة فروع التنظيم الحزبي . ان الهيئات الادنى يجب ان تقدم تقارير دورية الى الهيئات العليا . وهذه التقارير ليست ذات صفة شكلية روتينية بل هي ذات معنى فعال .

لقد جرت العادة في لجوء بعض التنظيمات الى ما يلي :

أ ـ اهمال التقارير الدورية .

ب ـ تجريدها من معناها المادي .

ان اهمال التقارير الدورية هو بحد ذاته سلوك لا تنظيمي يضعف تدريجيا من المسؤولية ويثبط من العزيمة ويخلق أجواءا صالحة للاجتهادات الفردية والسلوك الفوضوي والعقوبات الشاذة . وقد يعتقد البعض ممن يتوصلون في السلم الحزبي الى درجة جيدة انهم أرفع من ان يقدموا اي تقرير . انهم بذلك يهبطون الى مستويات دنيا هي مستويات اللافعالية والكسل . لان التقرير هو قيمة تنظيمية وسياسية وعملية هامة . ويعادل اهمال التقارير في نفس الضرر المحافظة الشكلية على وجود التقارير ولكن ضمن طابع روتيني مسطح غير واع لغايته .

ان التقرير في حقيقته هو خلاصة حية لما يلي :

أ ـ لقدرات الرفيق الحزبي ووتيرة تطوره او تعثره .

ب ـمدى هيبة الحزب وحقيقة هذه الهيبة من خلال انعكاسها على معنوية العضو الحزبي .

ج ـ لاوضاع حزبية قد لا تكون خافية على البعض ، بينما تشترك مجموعة التقارير في الكشف عنمجموع الاوضاع الحزبية الخافية او الغامضة او الخاطئة والصائبة ولكن المهملة او المنحرفة .. الخ .

د ـ لاوضاع الجماهير والحركات السياسية الاخرى .

ان التقرير يعكس درجة تطور الحزب الثوري فيما اذا اخذت نسبة غالبة من

التقارير ، كما انه يعبر تعبيرا ثابتا عن الشخصية الحزبية بحقيقتها . فالتقرير هو توتير وتكثيف للوعي والتجربة والعلاقات والتطلعات .

ومن هنا فان الكشوف التي تقدمها التقارير ، وهي كشوف نقدية قيّمة ، تفترض عدم التساهل مع الوجه الثاني لاهمال التقارير والذي نعني به التقارير البائسة المظهرية التي لا هدف لها وتحصل اوتوماتيكيا كخطأ معتاد او ضريبة جائرة .

ان كل هيئة حزبية مطالبة بتقديم تقارير عن نشاطاتها بأوجهها المختلفة وعن اقتراحاتها وانتقاداتها البناءة امام الهيئات الحزبية الاعلى . وعلى هذا النحو يستطيع الحزب الاحاطة بأمور كثيرة تخص حركته وتنهيجاته .

وان تساهل الهيئات الحزبية العليا في الاشراف وفي اتخاذ الاجراءات الانضباطية التنظيمية لتنفيذ المسؤولية التنظيمية المذكورة انما يصيب المركزية الحزبية بأضرار فادحة . فالتقرير هو دليل على العمل، على الاجتماع الحزبي ، على مزاولة النشاط الحزبي والجماهيري ، وعلى وجود مركزية حقيقية بدونها لا سلطان للحزب الثوري .

واهمية التقارير في الواقع هي أهمية متزايدة . وهي في فترة استلام الحزب للسلطة قد تكون اكثر منها في فترة النضال السري . وذلك لان استلام الحزب الثوري للسلطة يعني ميلاد مشاكل ومعضلات من نمط جديد قد تكون ابتدائية التجربة سببا من أسباب التعثر في مواجهتها . ونستطيع رصد بعض المشاكل المؤكدة من استلام السلطة :

- الانشغال في العمل الحكومي والتركيز عليه مع اهمال العمل الحزبي (الاجتماعات ، كتابة التقارير .. الخ) .
- الغرور والعنجهية والابتعاد عن الجماهير والبيروقراطية كلها آتية من رجحان الحس بالسلطة .
- الانتفاع المادي المفرط والذي يثير النقمة الشعبية وهو حاصل من خلال المركز الحكومي .
- الاستهتار بالاصول الثورية والاخلاقية والعرف الجماهيري .
- قصر النظر المتولد من تاثير السلطة والذي يحجز عن رؤية الاهداف المقبلة والتي جاء استلام السلطة وسيلة لتحقيقها وليس ختاما لها .

الخ .. الخ .

من هو الذي يفتح العين على هذه النواقص ؟

الجماهير والعديد من اعضاء الحزب . وبشكل اساسي تكون للجماهير ميزة حادة هي ميزة رصد اخطاء الحزب واعضائه ابان فترة استلام السلطة رصدا دقيقا . والعضو الحزبي بوصفه فردا من الجماهير مطالب بالتأكد من صحة او خطأ كل ما يثار من انتقادات وشائعات .

وعندما يتلكأ العضو الحزبي في كتابة تقريره المتضمن خلاصة مركزة بكل ما هو حقيقي وثابت من الانتقادات الجماهيرية والحزبية او يتنصل فانه يتحمل بذلك مسؤولية تاريخية حزبية في عدم حرصه على الثورة والحزب .

هنا يبدو لنا جليا ان مجموعة تقارير ذات معلومات متماسكة وممتلئة بالوقائع الثبوتية والادلة قادرة على ازاحة اي عنصر منحرف مهما كانت درجته الحزبية وعلى منع خطأ حزبي مقبل او انحراف وعلى التنبيه لمؤامرة .. الخ .

وهكذا يكتسب التقرير قوة مادية هامة كسلاح شديد الحساسية وشديد التاثير قوي المفعول .

التقرير اذن ليس ورقة اعتيادية. او جدول اعتيادي بأسماء ومعلومات ميتة. انه بصيرة وضوء ومعالجة وسلاح .

ودور الهيئات الحزبية الدنيا في كتابة ورفع التقارير هو دور الامتثال لمسؤولياتها الحزبية التي اختارتها . اما دور الهيئات الحزبية العليا فهو المحاسبة عند التلكؤ والتقصير في ذلك او عند تقديم تقارير مشوهة او زائفة او ليست بذات معنى .

ج ـ التزام الهيئات الدنيا بقرارات الهيئات العليا :

لما كانت الهيئات الحزبية العليا مخرجة من وسط الهيئات الحزبية القاعدية كتعبير يجسد اختيارها فهي تبعا لذلك ذات اختصاصات وصلاحيات حزبية محددة تكون الهيئات الادنى مطالبة بالالتزام بقراراتها . وهذا الالتزام بتنفيذ القرارات هو شرط اساسي من شروط المركزية . وهو بلورة كلية للسلوك الطوعي الذي حققته القواعد والهيئات الحزبية الدنيا بنفسها .

ان الهيئات العليا للحزب هي بالضرورة هيئات ذات مستوى عال وجدارات

نضالية سياسية وتعبوية وفكرية وهي المسؤولة اولا وأخيرا عن قيادة الحـــزب ورسم ستراتيجيته وتقرير التكتيكات الضرورية في مسيرته .

ولا يمكن تطبيق سياسة الحزب والتوجه في طريق تحقيق الاهداف القريبة والبعيدة له فيما اذا كانت الهيئات الحزبية الدنيا غير مصغية للقرارات المركزيـة وغير منفذة لها . كما ان اي تراخ في الالتزام بتنفيذ القرارات الحزبية المركزية من قبل الهيئات الدنيا سيؤدي بالتدريج الى تضييع قيمة القرارات الحزبيـة وعدم جني اية فائدة عملية منها . كما ان الحزب حينذاك يعيش بلا شك فقدان الوحدة التنظيمية والوحدة الفكرية ووحدةالعمل مما يعني تحللالحزب وتفسخه. ان الالتزام بتنفيذ القرارات الحزبية للهيئات الاعلى هو نوع راق من التعهد الذي اختاره العضو الحزبي لنفسه منذ البدء . وهذا التعهد الطوعي الذي هو فـي حقيقته ارادة ناضجة تعين نفسها بنفسها يختلف اختلافـــا صميميا من حيث المضمون عن الطاعة العمياء .

لذلك يجب التمييز بين نوعين واقعيين وملموسين من الطاعة :

أ ــ الطاعة العمياء .

ب ــ الطاعة الواعية .

ما هو المقصود بالطاعة العمياء ؟

انها في الاستنتاج الاخير سلوك آلي يتميز بالخضوع المطلق امام المســؤول الحزبي (أفرادا ام هيئات) بحيث تتلاشى شخصية العضو الحزبي الواعيةمتحولة الى نمط من العبودية الذليلة .

ان الطاعة العمياء هي سلوك الخدم والارقاء والمنقادين . وهي تدل دلالــة كاملة على ما يلي :

اولا : ان المطيع لا يمتلك الوعي الحزبي المطلوب والــذي يبرر حزبيتـه وانسانيته . كما انه لا يمتلك ارادة الفعل الضرورية لتأكيد شرطه الثوري .

ثانيا : ان الطاعة العمياء هي طاعة في الخطأ والصواب . وهي تحتمل اصابة الحزب بالاضرار بنفس المستوى الذي قد تحقق فيه للحزب بعض الفوائد .

ثالثا : ان مستقبل المطيع الاعمى شديد الخطورة وذلك لانه قد ينقلب انقلابا حادا ضد «المطاع» في فترة اخرى .

رابعا : ان الطاعة العمياء تمسخ شخصين في لحظة واحدة : المطيع والمطاع. فهي اذ تحول المطيع الى عبد وإرادة منحطة فانها في ذات اللحظة تشارك فـي

تأسيس جذر «تأليه الفرد» . ان مجموع اولئك الذين يقولون «نعم» دائما ويصفقون دائما ولا يفكرون باعادة النظر في سلوكهم الولائي غير النقي وغير المدرك انما يعززون أسطورة الفرد الاعلى في اطار من اللاموضوعية .

اما الطاعة الواعية فهي السلوك الحزبي الحقيقي الذي تتركز حوله مقولة «المركزية الديمقراطية» ويعني بها الالتزام الكامل بارادة الحزب والانضباط الثوري التام في اطار الوعي . وبفعل الطاعة الواعية يتحول الحزب الثوري الى عضوية جماعية وتصبح نشاطاته موحدة . حيث ان الوعي يغير طبيعة الشروط والمسائل الحزبية . فكل طاعة بدون وعي هي نمط من التبعية وكل انضباط بدون وعي هو نوع من الدكتاتورية . وعندما يوصف تنظيم الحزب الثوري بأنه شبه عسكري فذلك لان الروابط الداخلية للحزب تأخذ مواصفاتها الكاملة بفعل الوعي الثوري الذي يحددها .

وعمليا يمكن معرفة الفوائد الاساسية للطاعة الواعية بالنسبة للحزب وعلى العموم هي :

اولا : تقوية الحزب بواسطة التنفيذ الفوري لسياسته . بينما يشكل التلكؤ في التنفيذ نقصا فادحا لا في الميادين التي تتطلب عملا راهنا فحسب بل حتى في الاعمال المخطط لها ـ او يخطط ـ في المستقبل .

ثانيا : اعطاء الحزب فرصا عديدة للمبادرة الثورية والمبادهة . لأن حزبا ثوريا مؤلفا من عناصر ثورية واعية ومنضبطة هو حزب قادر على الدوام على اختيار فرصه والسيطرة على الاحداث بحيث يصبح هو المتمكن على تشكيلها دون ان يسمح لها ـ اي الاحداث ـ وللظروف في ان تشكله وتسحبه وراءها .

ثالثا : لما كان المزيد من الوعي يؤدي الى المزيد من الطاعة الواعية فان المزيد من الطاعة الواعية يحقق نجاحا متفوقا في الميدان النظري والمعرفي . وبذلك فان الحزب يتحول الى «مثقف جماعي» * .

رابعا : ان مردود الطاعة الواعية ليس مقتصرا على الحزب الثوري والحركة الثورية ـ اي ليس مردودا موضوعيا وجماعيا فحسب بل ان له مردوده الذاتي، حيث يتحول العضو الحزبي من خلال تمسكه بشرط الطاعة الواعية الى امكانية ثورية متطورة في المراس ومتحلية بصفات ثورية تتحقق على الدوام .

---

* المصطلح منقول عن «غرامشي» .

وفي ظروف محددة يلجأ فيها الحزب الثوري الى مبادرات تكتيكية سريعة ومتبدلة تكون الطاعة الحزبية الواعية ذات قيمة كبرى . اما غياب الطاعة الواعية فانه يؤدي الى تعريض وحدة الحزب وتماسكه الى رجات عديدة . كما انمفعول ذلك يتفاقم فيما اذا استغل اعداء الحزب الثوري الفرصة لصالحهم .

ومن حيث العلاقة بين الطاعة الواعية وبين «النقد» يمكن توضيح المعنى الذي تقصده عبارة «نفذ ثم ناقش» فقد يعتبر البعض هذا الامر بالتنفيذ دلالة على انعدام الديمقراطية في الحزب الثوري وتعبيرا عن نزعة استعبادية قمعية . وفي الواقع ان المسألة ليست مطروحة بهذا الشكل : اي التنفيذ اولا ثم المناقشة فيما بعد . فقبل التنفيذ توجد مناقشات ومداولات عديدة . بمعنى ان المشروع يبتدىء قبل كل شيء بالمداولة ثم ينتهي بالتنفيذ . وفي حالات خاصة ودقيقة تكون فيها التنفيذ اهمية فاصلة يجب المباشرة بالتنفيذ حتى اذا كانت المنظمة الدنيا او العضو الحزبي غير موافقين على طبيعة القضية المطلوبة التنفيذ .

ان الحزب الثوري هو حزب اعمال وعمليات متصلة . وليس هو حزب أقوال ومجادلات بيزنطية . والجدية في الانجاز بما تتطلبه احيانا من (سرية)او (سرعة) تقتضي وتبرر التنفيذ ومن ثم المناقشة .

والاحزاب الثورية كثيرا ما تكون بحاجة الى الالتزام بالقاعده التنظيميه العملية «نفّذ ثم ناقش» وذلك لانها في المعارك التي تخوضها تكون قياداتها كثيرة الاضطرار لاتخاذ اجراءات سريعة حاسمة وفي منتهى السرية ـ اختيارا للحظة التاريخية ووعيا لشبكة العلاقات وتوتر التناقضات وتلمسا للتحركات المعادية . وفي ذلك لا ينفذ الحزبي الامر الصادر من المركز فحسب بل انه احيانا يدرك الامر عند التنفيذ تماما كما تدركه الجماهير .

وهو امام الجماهير يجب ان لا يبدي ارتباكه لعدم توفر المعلومات لديه ولتفاجؤه بل انه مطالب بتقديم الاجوبة لها من خلال طاعته الواعية لحزبه وقيادته.

د ـ انصياع الاقلية لقرارات الاكثرية

ان هذا الانصياع هو شرط مركزي تمليه ضرورات الديمقراطية وذلك لان مناقشة اية مسألة في الخلايا والهيئات الحزبية لا بد ان تتوصل الى نقطة الحسم التي يصبح الجميع بعدها ملزمين بالتنفيذ المشترك .

وبحكم طبيعة التنوع في الآراء يكون الالتزام برأي واحد صعبا بدون قاعدة.

وهذه القاعدة هي خضوع الاقلية لارادة الاكثرية في كل المستويات التنظيمية قيادة وقواعد وفي سائر فروع التنظيم واشكاله الاخرى .

ان آراء الاكثرية هي التي تجسد راي الحزب بالنتيجة ما دام الحزب مجموع منظماته واعضائه . وعلى اهمية القاعدة التنظيمية المذكورة وقيمتها العملية الفائقة لا يمكن تحويلها الى مبدأ لاهوتي . فهناك حالات عديدة ـ ليست شاذة ابدا ـ قد تكون آراء الاقلية اكثر صحة من آراء الاكثرية . او قد يكون راي عضو حزبي متقدم بعيد النظر اكثر صحة من راي الاغلبية . ولكن هذه المسألة مع وجودها فانها لا يمكن ان تشتق منها قاعدة تنظيمية ثابتة . بل هي مسألة اعتبارية تحلها التجربة . ويكون تعويض العضو الحزبي البعيد النظر وصاحب الراي الصحيح هو من ثمن الخطأ الذي تقع فيه الاكثرية . واذا كان تطبيق قاعدة خضوع الاقلية لارادة الاكثرية هو امر هام في جميع ميادين النشاط فان من غير الممكن اللجوء الى هذه القاعدة وتطبيقها بسرعة في المناقشات الفكرية وتحديد الخط السياسي العام للحزب في المؤتمرات . لان قضايا السياسة والايديولوجية لا يمكن حلها عن طريق احصاء المؤيدين والمعارضين وعدد اعضاء كل مجموعة متفقة على راي معين . انها قضايا حساسة تتطلب المزيد من البحث الموضوعي والمناقشة وتدخل فيها اعتبارات خاصة للعناصر الاكثر وعيا واكثر نضجا سياسيا . ان الحزب الثوري يحتوي في اللجنة الواحدة على اعضاء متقدمين واعضاء اقل مستوى . كما ان في الحزب الثوري قد تتوفر امكانات خاصة لدى عناصر ثورية متقدمة تجربتها بحد ذاتها هي تجربة مكثفة اي تجربة العديد من المناضلين ومجموعة خبرات ثورية عديدة .

نستخلص من سياق الشرح الحالي ان الف باء المركزية الديمقراطية متحدد بالنقاط الاربع المذكورة والتيهي في جوهرها نقاط اساسيةعامة وتبسيطيةايضا.

والآن سنناقش مجموعة مسائل هامة من منظور المركزية الديمقراطية .

خط الجماهير والمركزية الديمقراطية

ان المركزية الديمقراطية تحقق هدفا كبيرا هو من حيث المظهر تنظيمي ولكنه في الحقيقة هدف سياسي وثوري . وهذا الهدف هو تطبيق خط الجماهير على الحزب . فالجماهير هي في عرف الثورة صانعة تاريخها . وبالتالي فهي ذات خط غير منقطع يستوعب مظاهر نشاطها وتطلعاتها . ودور الحزب الثوري هو

استلهام خط الجماهير وتطبيقه بحيث تكون الجماهير هي القوة الخلاقة ، وهي الهدف الذي تتقرر به كافة الاهداف الاخرى .

والحزب الثوري قبل كل شيء هو من الجماهير ايهو الفصيلة المتقدمة التي تمتلىء بشروط حياة واعادة بناء حياة الجماهير . لذلك فان عمل منظمات الحزب الثوري وافراده هو جمع آراء الجماهير وتنسيقها ثوريا وهو ايضـا استخلاص للتجربة الخلاقة بواسطة جمع خبرات الجماهير وتجاربها .

ومن مستوى هذا المنطلق يكون راي الحزب متقدما لانه خلاصة مطورة لآراء الجماهير ، كما تكون تجربة الحزب الثورية اكثر غنى وفعالية ايضا . والجزء الثاني من مهمة تطبيق خط الجماهير على الحزب وهو اكثر اهمية من الجـزء الاول الذي شرحناه في التو هو نقل آراء الحزب وتوجيهاته للجماهير من خـلال منظماته وأفراده .

كيف يمكن تحقيق هذين الجزئين من عملية واحدة وبربط ديالكتيكي موحد ؟ المركزية الديمقراطية هي وحدها الضامنة لسلامة التطبيق . فالديمقراطيـة تستجيب للجزء الاول من المهمة في الامتثال لارادة الجماهـير وفهم آرائهـا وخبراتها في حين تحقق المركزية الايصال ونقل الآراء والتجارب الى الجهاز الحزبي كما انها تضمن ايصال توجيهات الحزب من القيادة الى التنظيمات الأخرى حسب التسلسل الحزبي ثم الى الجماهير . وبدون المركزية لا يتحقق بانسجام شـيء من ذلك ابدا .

وهاهنا يتضح لنا بصورة واعية لا تقبل الدحض بأن الحزب الثوري لا يناضل من اجل كسب الجماهير (وهو صحيح سياسيا ولكن صحته حسابية) بل يناضل من اجل ان تكسبه الجماهير وتطبق خطها عليه ويكون في التحليل الاخير اداتها ★ .

وللمركزية الديمقراطية اهمية خاصة عندما يستلم الحزب الثوري الحكم او يشارك فيه لانه بواسطتها يستطيع تحقيق العلاقة (من الجماهير والى الجماهير) في اطار من الضوابط والتفاعلات التي تيسر هذه العلاقة وتنظمها احسن تنظيم .

فالسلطة التقدمية كما هو معلوم لا بد ان تمتلك بعض التناقضات بينها وبين الجماهير ، ولكي يعدل الحزب الثوري هذه التناقضات ويوجد حلولها لصالـح الجماهير فانه ينتهج السياسة الثورية الصائبة المرتكزة اولا واخيرا على اهـداف

★ نظريا يمكن الرد على منطق كسب الجماهير «بأنه منطق يحول الجماهير الى اداة ووسيلـة تدخل في خدمة عرف الحزب وأهدافه . وبالتالي فان الموضوع (وهو الجماهير) يضيع على حساب تفخيم سياسي لذات الحزب» .

جماهيرية حقيقية . وليس بالامكان انتهاج سياسة ثورية بدون وجود المركزية الديمقراطية القادرة على صياغة وحماية هذه السياسة الثورية .

ومن تجربة الحزب الثوري في المركزية الديمقراطية يمكن ان تستفيد الجماهير ايضا فيما تتعلمه هي بالذات من الحزب من اصول وقواعد تنظم علاقاتها . ان تحلي الجماهير بالوعي والانضباط الثوريين هو سلوك في امكانية الحزب الثوري تطبيقه وتطويره لديها .

المهمات والمركزية الديمقراطية

ان التأكيد على مقولة المركزية الديمقراطية لا يقود الى تطويب هذه المقولة او تأليهها بما يقطع صلاتها مع الواقع المتحرك . انها مقولة عملية ترتهن بالظروف والمهمات المطروحة على عاتق الحزب الثوري لتعديل نوعية هذه الظروف .

ولما كان اي حزب مقاسا بطبيعة مهماته فان مهمات الحزب الثوري هي المهمات الاكثر ثورية والاكثر قدرة على التعبير عن حقيقة تاريخية (او حقائق تاريخية) . وتبعاً لذلك تكون المركزية الديمقراطية ـ كشرعة تنظيمية للحزب ـ مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمهمات التي يقررها الحزب الثوري .

وهذا ما يولد نوعا ما صعوبات لا حل لها الا بواسطة العمل الثوري ومن خلاله . ومنشأ هذه الصعوبات ما يلي :

أ ـ ان المهمات الموكولة بالحزب الثوري هي مهمات منوعة وذات درجات واشكال متباينة : مهمات حربية ، مهمات مدنية ، مهمات حزبية ، مهمات سلمية ، مهمات علنية ، مهمات سرية ، مهمات سياسية ، مهمات اقتصادية ، مهمات ثقافية ، مهمات تنظيمية .. الخ .

ب ـ ان المركزية الديمقراطية هي مقولة مؤسسة من جانبين متعارضين : المركزية والديمقراطية والعلاقة بين المركزية والديمقراطية هي علاقة لا يمكن تبسيطها لانها معقدة فعلا . فالمزيد من المركزية لا بد ان يتم نوعا ما على حساب الديمقراطية كما ان المزيد من الديمقراطية لا بد ان يتم نوعا ما على حساب المركزية .

لذلك فان كل مهمة تفترض قدر الامكان وجود تناسب محدد بين المركزية وبين الديمقراطية . فالمهمات العسكرية ، الحربية ، السرية ، الخاصة هي مهمات محتاجة الى زيادة نسبة المركزية ، اي الى ترجيح الطبيعة العسكرية في

العلاقات التنظيمية . ويلعب المركز ـ قيادة الحزب الثوري ـ الدور السلطاني الاعلى ما دامت هذه المهمات من اختصاصه اولا وثانيا لكونها ذات صفة حاسمة بحيث تكون المناقشات حولها من قبل الجهاز الحزبي مدعاة لافسادها او تضييعها او فضحها بالصورة التي يستفيد منها العدو .

وظروف النضال السري هي ظروف تسمح بزيادة نسبة المركزية وتقليص نسبة الديمقراطية حيث ليس ممكنا للحزب الثوري القيام بتحقيق الانتخابات الحزبية الديمقراطية على اتم وجه او عقد المؤتمرات بصورة مضبوطة او مناقشة اغلب القرارات والمواقف الرسمية للحزب قبل اعلانها .

وكثيرا ما تحصل عقد تنظيمية داخل الحزب بسبب ظروف النضال السري ومحدودية الديمقراطية المتاحة ضمن تلك الظروف . كما انه قد تصعد في سلم الحزب عناصر غير مؤهلة للقيادة نتيجة غياب او تعطل دور اعضاء الحزب في الاختيار الديمقراطي الثوري لقاداتهم .

وفي الظروف العلنية للنضال لا بد انيعاني الحزب منوطأة الاخطاء والنواقص والعقد المتسببة في ظروف سابقة ـ ظروف النضال السري ـ . كما ان العلنية في العمل الحزبي اذ تسمح بتحقق المزيد من الديمقراطية فان هذا لا يعني المغالاة في الديمقراطية الى درجة «الليبرالية» اذ ان طبيعة ظروف البلدان المتخلفة والنامية تشترط ضبط نسبة الديمقراطية ضمن المركزية الثورية . وان تكوين بنية الحزب الثوري في البلدان هذه يحمل بالاكيد الكثير من مظاهر التخلف (وعيا وتجربة وعلاقات) لذلك فان المهمات ستكون معقدة لاسيما اذا توصل الحزب الثوري الى استلام السلطة. ويظل الحزب الثوري بحاجةماسة الى مركزية ثورية ترسم حدود الديمقراطية على نحو فعال ولفترة طويلة نسبيا .

ومن المهمات التي يطرحها الوضع الجديد للحزب الثوري مستلم السلطة مهمات ترتيب المواقع القيادية للحزب والسلطة بما تتطلبه كل مرحلة جديدة تلجها الثورة . ان اجتياز مرحلة معينة يعني بالضبط اجتياز ذهنية محددة وانتهاء دور عناصر محددة لابتداء دور عناصر اخرى بمستوى المرحلةالجديدة ذهنيا وامكانات.

واذا كانت اجراءات او خطوات من هذا القبيل هي مهمة الحزب الثوري بأكمله فان تركيب الحزب قد لا يسمح باشتراك جميع اعضائه في مناقشةوتقرير المواقف الاجرائية . وفي اغلب الحالات يلعب «المركز» دورا اساسيا في عملية

اعادة ترتيب المواقع . ومع ذلك فان استعداد الجهاز الحزبي (هيئات وافرادا) لقبول الخطوات المتخذة واجراءات ترتيب المواقع لهو امر في غاية الضرورة . واذا كانت القواعد الحزبية غير مطلعة على الاجراءات قبل حصولها بفعل اسباب خاصة بالحزب فانها يجب ان تطلع فيما بعد بطريقة تزيد من مشاركتها وخبرتها .

وحيث ان طبيعة المهمات تقرر الى حد كبير درجة او اخرى من المركزية فان هناك مهمات اساسية ومهمات اخرى محلية تفرض القدر الضروري من المركزية.

المركزية الديمقراطية ومبدا القيادة الجماعية :

ان مقولة المركزية الديمقراطية كما أكدنا هي مقولة مرتبطة بالمهمات المطروحة على الحزب الثوري وهي حسب ذلك مرتبطة ارتباطا اساسيا بل وتابعة للقوى التي تحقق هذه المركزية الديمقراطية . من هي هذه القوى التي تتمسك بالمركزية الديمقراطية وهل هي قوى ذات طبيعة فردية ام قوى ذات صفة جماعية ؟

في الواقع ان المركزية الديمقراطية يساء تأويلها وتطبيقها فيما اذا ظلت سلاحا بيد فرد او عصبة . وهي ستتخذ حتما طابعا مشتطا في مغالاته المركزية وتتحول الديمقراطية الى أقنوم شكلي لا معنى له ولا سند . فالفرد ـ ونعني به هنا القيادة الفردية ـ يجد في الديمقراطية مجالا رحبا لمشاركة أفراد آخرين معه . وهذه المشاركة تقتل او تهدد السيادة الفردية .

ولما كانت الفردية هي التي تخلق النمط الشاذ من القيادة المركزية وتكرسها بأساليب عديدة فان المركزية الديمقراطية حسب الفهم الثوري هي على النقيض تماما من النزعة الفردية والعصبوية . ولا تنطلق المركزية الديمقراطية بشكلها الصحيح والمشروع الا من خلال أرضية ومنطق القيادة الجماعية . ان القيادة الجماعية هي التي تحدد ما يلي :

ا ـ نسبة المركزية بالقياس الى الديمقراطية ونسبة الديمقراطية بالقياس الى المركزية .

وعلاقة ذلك بطرفيه بمجمل الظروف والاوضاع الراهنة .

ب ـ الاهداف المتوخاة من تطبيق المركزية الديمقراطية .

جـ ـ تمنع الانحرافات الفردية والعصبوية التي تجعل من المركزية الديمقراطية سلاحا طغمويا يمزق الاصول التنظيمية ويعمق النزعة التيارية التحريفية .

د ـ في حالة الخطأ يدخل هذا الخطأ ضمن تجربة الحزب الثوري اما اذا كانت القيادة غير جماعية فان الخطأ يمكن ان يكون تعبيرا عن اتجاه معاد للحزب يتبلور بالتدريج . وهكذا يتبين ان القيادة الجماعية تجعل من المركزية الديمقراطية سلاحا جماعيا يعبىء الحزب من حيث النوع والكم . وفي جميع نتائج الصواب والخطأ تتعزز المسؤولية المشتركة .

والتأكيد الجوهري على مبدأ القيادة الجماعية لا يعفينا من مسؤولية تحديد مسائل صحيحة اخرى . ومن بين هذه المسائل مسألة مهمة جدا وجديرة بالدراسة . وهي مسألة القادة والفرد القائد . ان كل حزب ثوري مهما طبق مبدأ القيادة الجماعية فانه يظل بحاجة الى راي وفعالية بعض القادة مهما كانت شروط القيادة الجماعية .

فالمركزية الديمقراطية تضبط العلاقة بين القائد الثوري (او القادة الثوريين) وبين اعضاء الحزب ولا تسمح بوجرد انفصال بين (زعماء) وبين (كتلة سالبة) لان مجرد السماح بذلك يعني تمويت دور الزعماء الثوريين باخماد فعالية الحزب الثوري .

ان المركزية الديمقراطية اذ توحد الحزب فانما تفعل ذلك من خلال الشرط الذي تضعه وهو التفاعل الحي والخلاق والمبدع بين ارادة مجموع الحزب وارادة «المركز» .

وتستند المركزية الديمقراطية من اجل تحقيق هدفها التنظيمي الكبير «تحويل الحزب الى عضوية جماعية» لنفسها مهمة شرطية قائمة على الدوام وهي مهمة تنظيم العلاقة بين الاعلى والادنى بواسطة حفز الادنى ، هذا الحفز الذي يعني الشمول بالرعاية والتطوير والترقية فالمجال الوحيد لتقليص الفروق بين الادنى والاعلى لا يكون الا بالنضال المثابر من اجل تحويل كل ادنى الى اعلى وفق أسس مشروعة وثورية .

هنا يمكن ان تتحقق «العضوية الجماعية للحزب الثوري» .

وكذلك يمكن بواسطة الاطارات الثقافية تحويل الحزب الى «مثقف جماعي» .

المركزية الديمقراطية والتكتيك

ان تأكيد لوكاش : (المركزية التنظيمية والقدرة على المبادهة التكتيكية هما مفهومان يشرط كل منهما الآخر) يتضمن حقيقة اساسية بدونها يستحيل وجود نضال ملموس وفعال .

ان الحزب الثوري في سلسلة معاركه العديدة والطويلة والحادة يحتاج بالحتم الى قدرة بارعة فيإستعمال التكتيك بحيث تصبح هذه القدرة مبادهة حزبيةفذة .

وتزداد اهمية المبادهة التكتيكية بالنسبة للحزب الثوري في بلدان «العالم الثالث» كثيرا لوجود ظروف ودوافع عديدة تستلزم ذلك منها :

أ ـ عدم تحدد العلاقات الطبقية بوضوح كامل لان التخلف الاقتصادي

والاجتماعي المداهم من قبل الامبريالية وادواتها الحديثة لم يبلور حدود الطبقات نهائيا مما أثر ويؤثر على سير الصراعات الطبقية .

ب ـ ان سير الصراعات الطبقية مختلط ومشوب كثيرا بصراعات من نوع آخر قد تكون اكثر حدة في التأثير .. (صراعات قبلية ، طائفية ، عائلية ، الخ) .

جـ ـ ان العديد من التنظيمات السياسية التي هي تعبيرات اساسية عن مجمل الصراع الاجتماعي تحمل طابعا طبقيا غير محدود وفق ستراتيجية ثورية علمية ضابطة . فتكون الملامح الفكرية لاغلبها متقاربة في حين تكون صراعاتها السياسية حادة ومريرة مما يشير الى عدم وضوح الخلفية الطبقية والايديولوجية لها .

د ـ ان بروز ظاهرة الانقلابات خارج ارادة الاحزاب الوطنية والتقدمية قد اعطى فرصة المبادرة بيد الانقلابيين واسقاطها من يد هذه الاحزاب التي سرعان ما تختل سياستها بين تأييدها للحركات الانقلابية وبين تلقيها لضربات الانقلابيين .

هـ ـ تغيير نمط السياسة الامبريالية لاستثمار الاوضاع تلك لصالحها وشل تقدم اي حركة ثورية مما جعل اغلب المواقع للعديد من الاحزاب الوطنية مواقع دفاعية .

و ـ تيئيس الجماهير الشعبية الفقيرة لتعطيل دورها السياسي .

ز ـ عدم التوصل الى اقامة تحالفات سياسية ضرورية من زاوية الثورة .

هذه هي بعض الظروف التي تنتج الدوافع الاساسية للتكتيك . واذا اخذنا بعين الاعتبار ان بعض الاحزاب الوطنية تلغم بعناصر مشبوهة تربك مسيرتها فان مهمات التكتيك تصبح حاسمة فعلا .

ان الحزب الثوري لكي ينتفض على كل هاتيك الظروف ولكي يتملص من كل العوائق واللزوجات التي تحيط به ويتصدى لكل محاولات الاطاحة به من الخارج والداخل لا بد ان يستعين بالتكتيك الثوري الناجز .

وانطلاقا من مسألة تبعية التكتيك للاستراتيجية فان الضرورة تجعل من التكتيك دقيقا وحساسا قد يحمل فيما اذا أسيء استعماله عواقب خطيرة ومدمرة .

ان التكتيك احيانا قد يصطدم :

أ ـ الجماهير .

ب ـ الحليف او الحلفاء .

ج ـ الجهاز الحزبي ذاته .

وبلا شك فان الاضرار الناجمة من هذا (الصدم) هي أضرار تتعلق بصميم اهداف الحزب ومبادئه . لذلك من الضروري جدا خلق توعية عالية عن التكتيك الثوري . ولاجل ان تكون الجماهير في مستوى قبول التكتيك الثوري يجب ان يكون الجهاز الحزبي متفهما لطبيعة التكتيك ومهمته الدقيقة .

وكيما ينتشر التكتيك بين الجماهير يجب انينتشر اولا داخل الحزب الثوري. ولما كان لكل تكتيك درجته الخاصة من الاهمية فان الدرجة الاعلى منه قد تستلزم عدم اطلاع الجهاز الحزبي عليه ، ولكن هذا لا يعني عدم الاقدام على خطوة تحليل التكتيك وضرورته للجهاز الحزبي بعد تنفيذه .

ان المركزية الديمقراطية هي التي تفتح احسن الطرق امام تنفيذ التكتيكات الثورية . فالمركزية تفرض الانصياع بتنفيذ التكتيك احسن تنفيذ . كما ان الديمقراطية تعني حق مناقشة التكتيك (صحته او اخطائه ـ زمنه ـ طريقة تنفيذه ـ مستلزماته . الخ) . وهذا الحق مفتوح للعضو الحزبي تنظمه المركزية الديمقراطية ضمن الضرورات . وبالمقابل فان السياسة التكتيكية في فترة تزايد اهميتها تستلزم اعادة وترتيب وصياغة بعض العلاقات التنظيمية بالوضعية التي تضمن تطبيق هذه السياسة بأقصى ما يمكن من الحزم والجد .

ماذا تحقق المركزية الديمقراطية بالنسبة للحزب الثوري ؟

ان المركزية الديمقراطية ليست فيما طرحنا مجرد مقولة تنظيمية بل هي تتضمن ابعادا هامة وفوائد حاسمة للحزب ، ويمكن ايجاز بعض هذه الفوائد :

اولا : وحدة الارادة والعمل بالنسبة للحزب الثوري . وهي تعبر عن نفسها في وحدة النظرية والممارسة وفي اقتران الخط السياسي للحزب بتطبيقات منهجية تؤكد هذا الخط. والانفصال بين الارادة (والنظرية) وبين العمل (الممارسة) يشير الى انفصال مفضوح بين المركزية والديمقراطية .

ثانيا : تحقيق قدرة كبرى على التحرك. لأن التنظيم المتماسك للحزب الثوري يعني تلازم خطوات الحزب واجراءاته في حين ان تفكك الوحدة التنظيمية تحمل تفككا في خطوات الحزب وتناقضات فاضحة في مسيرته .

ان زيادة نسبة المركزية او الديمقراطية في المركزية الديمقراطية حسب متطلبات الظرف الخاص الذي يعيشه الحزب الثوري تعطي للحزب امكانية جيدة في المجابهة والخط الثوري . فالمركزية الديمقراطية ليست مقولة ميتة او جامدة كما انها ليست مقولة احادية الجانب . بل هي مقولة ذات جانبين ـ اعظم جانبين ـ من خلالهما يمكن استيعاب الظرف الخاص وتحديد خطة العمل اللازمة.

ثالثا : اعادةتنظيم الصفوف بسرعة تبعا لتبدلات الموقف . وشد اعادة التنظيم بنفس المقولة التي تستجيب لضرورة التغيير .

ان هذا القدر الكبير من المرونة الذي تسمح به المركزية الديمقراطية في ترتيب القوى والعلاقات انما يحمل معه في ذات اللحظة قدرا كبيرا من الانضباط يجنب الحزب الثوري الانفراط والتشتت .

رابعا : تركيز كل الجهود لانجاز المهام التاريخية .

سوء تطبيق المركزية الديمقراطية

ان الاهمية الحاسمة لكل مقولة تنظيمية او غير تنظيمية هي في التطبيق . والمركزية الديمقراطية كثيرا ما تتعرض الى سوء في التطبيق تنجم عنه أضرار عديدة . وبالامكان تلخيص مظاهر سوء التطبيق والتي هي بحد ذاتها نتائج سيئة ايضا :

أ ـ الايغال في زيادة المركزية بحيث تتحول الى سلوك اضطهادي يمنع الحزب من النمو والتفتح ومزاولة نشاطاته بحرية خلاقة . واي افراط في المركزية يحمل معه مظاهر سيئة هي : الروح العسكرية المتعالية ، البيروقراطية ، الامرية، الارهابية .. الخ .

ب ـ بروز اتجاه معاد للديمقراطية باسم المركزية يشكل نمطا من (الانتهازية اليسارية) التي تدعو للتطرف في كل شيء (في النظرة ، في الممارسة ، في عقد الصلات) .

جـ ـ بروز اتجاه عصبوي خصوصي لا يحترم تقاليد الحزب الثوري ويحتكم الى نفسه في سائر الامور . وهو اتجاه انعزالي بالطبيعة وعدواني لا يتسم بأي روح رفاقية .

د ـ كبت النقد وسد الابواب أمامه مع تعطيل النقد الذاتي وعدم ممارسته .

هـ ـ المغالاة في الديمقراطية على حساب المركزية بحيث تقود الى التسيب وتحويل الحزب الى مؤسسة عادية او ناد ، بما ينقص تدريجيا من الاهمية الخاصة لنوعية العضو الحزبي وشروط الانتماء .

و ـ تحويل الاهتمامات التنظيمية الى مجرد اهتمامات شكلية مجردة من المحتوى . كأن يصبح الاجتماع الحزبي اجتماعا سطحيا فارغا من اية حقيقة . او يكون دعوة لتصديق قسري على قرارات حزبية لا يشارك العضو الحزبي في مناقشتها وابداء وجهات النظر حولها .

ز ـ حصول مبالغات تنظيمية كأن يصبح الاجتماع الحزبي مطولا ومعنيـــا بخليط من الامور (من السياسية الى الشخصية) بالطريقة التي تؤدي الى ضياع غاية الاجتماع وأهميته الخاصة .

ح ـ الالتصاق بمبادىء التنظيم وعدم الانتباه للضرورة السياسية والثوريـة التي تقف وراء هذه المبادىء بما يؤدي في الاخير الى التقليل من شأن الجماهير والازدراء بدورها .

(عام ١٩٧١)